المملكة المغربية
وزارة العـــدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط، في 27 أكتوبر 2009

منشور رقم: 51 س 3

من وزير العدل

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك بها

الموضوع : الرفع من النجاعة القضائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد ،

فقد لوحظ أن بعض الهيئات القضائية الزجرية تدرج بالجلسات أعداداً كبيرة من الملفات (أحياناً ما بين 200 و300 في الجلسة الواحدة).

وأن بعض المحاكم تؤخر القضايا المعروضة عليها لمدد طويلة تتجاوز ثلاثة أو أربعة أشهر دون مبرر يرتبط بالملف ذاته.

كما أن بعض الملفات يتم تأخيرها لعشرات المرات دون سبب مقبول مثل تكرار استدعاء المتقاضين بسبب عدم التوصل بالاستدعاء، ودون اتخاذ أي إجراء تنفيذي جاد لتسليم الاستدعاء.

ولا يخفى عليكم أن إدراج أعداد كبيرة من الملفات بجلسة واحدة لا يسمح للهيئة بدراسة القضايا ومناقشتها بهدوء بسبب ضغط الملفات وضيق الوقت، وهو ما يضر بلا شك بشروط المحاكمة العادلة، ويولد انطباعاً عن غياب شروطها. كما أن تكرار التأخير الناجم عن عدم تجهيز الملفات أو عدم دراستها أو لأسباب غير مقبولة أو تأخيرها لفترة طويلة ينقص من فعالية العدالة ويضر بصورتها لدى الرأي العام.

وكما تعلمون أن جلالة الملك في خطاب 20 غشت 2009، ربط توطيد الثقة والمصداقية في القضاء ب "الرفع من النجاعة القضائية وحسن التفعيل" والاستجابة "لحاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب...الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح". كما حدد جلالته المجال السادس للإصلاح للتصدي لما يعانيه المتقاضون من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة "وهو ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة

الأحكام، والخدمات القضائية وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام".

- وإدراكاً من هذه الوزارة بأهمية دور المسؤول القضائي في تفعيل محاور إصلاح القضاء المتعلقة بالمجالات المشار إليها أعلاه لمستوى ينال رضى المواطنين، فإنني أطلب منكم العمل على تحديد عدد الملفات المدرجة بالجلسات بشكل معقول بتنسيق بين النيابة العامة والمحكمة. علماً أنه يجب على المسؤولين القضائيين دعوة رؤساء الجلسات إلى التأكد من تجهيز الملفات قبل الجلسة، ومراقبة عملهم في هذا الإطار من أجل تلافي التأخيرات لأسباب غير مقبولة مثل عدم توجيه الاستدعاء أو عدم تبليغه أو عدم إنجاز الخبرات....؛
- كما أطلب منكم الحرص على ترشيد الإمكانيات البشرية والمادية (القضاة والموظفون والقاعات..) من أجل برمجة جلسات إضافية كلما تبين أن بعض الهيئات تراكمت لديها الملفات أو أصبحت تؤخر القضايا لمدة طويلة دون مبرر متعلق بالملف نفسه (مثلاً أن يكون الاستدعاء للخارج وينص القانون على أجل طويل للتبليغ)؛
- وأطلب منكم كذلك مراقبة الملفات المدرجة بالجلسات قبل وبعد انعقادها وتوجيه المستشارين والقضاة والموظفين المعنيين بالأمر إلى تجهيزها من أجل تلافي التأخير المتكرر. وعند الاقتضاء إبلاغي بالإخلالات الملاحظة في هذا الشأن والتي لم تتمكنوا من حلها في حينه.

وأخيراً إن هذه التدابير لن تؤتي أكلها دون اهتمام خاص منكم بسير الملفات وقيامكم بدوركم كاملاً في الإدارة القضائية وإعطاء التعليمات أو التوجيهات المناسبة للجهات المعنية بالمحاكم وبكتابة الضبط أو كتابة النيابة العامة للقيام بما هو منوط بها لتحضير وتجهيز الملفات، كالسهر على تحرير الاستدعاءات فور تقرير ذلك وتسليمها للأعوان المبلغين في وقت مبكر ومراقبة أدائهم، وإنذار الخبراء المتأخرين وعدم الإفراط في منح آجالات متكررة للأطراف بدون مبرر، وغيرها من المظاهر السلبية التي أصبحت مستشرية في أساليب الإدارة القضائية بالمحاكم والنيابات العامة.

وإذ أؤكد لكم على أهمية هذا المنشور في دعم عملية إصلاح القضاء التي تباشرها الوزارة تنفيذاً للأوامر الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2009، فإني أطلب منكم أن تولوها ما تستحقه من عناية واهتمام وأن توجهوا إلى هذه الوزارة تقارير خاصة بما قامت به كل محكمة لتنفيذها وذلك في نهاية شهر نونبر المقبل. **والسلام.**

وزير العدل
عبد الواحد الراضي